جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

جهود سلطنة عُمان

في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أولاً: الجهود في نطاق الإطار المحلي:

1 المتابعة والتنفيذ:

- اعتماد الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة (2022 -2030).
- قيام جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بمهمة هيئة منع ومكافحة الفساد ومتابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تشكيل فريق خبراء سلطنة عُمان لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
- إنشاء المركز الوطني للمعلومات المالية.
- إنشاء المكتب الوطني للتنافسية.
- تشكيل اللجنة الوطنية واللجنة الفنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تشكيل الفريق الوطني لإجراء التقييم الوطني للمخاطر.
- تشكيل لجنة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة.
- الربط الإلكتروني بين عدد من أنظمة الوحدات الحكومية والشركات.

2 التشريعات الوطنية:

- إصدار وتعديل عدد من التشريعات ذات الصلة بجرائم الفساد كقانون الجزاء وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- دراسة تعديل قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح بهدف تعزيز الشفافية والتدابير المتخذة لمكافحة الفساد.
- اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في عدد من المخالفات التي تندرج تحت الأفعال التي تعد من قضايا الفساد.
- إصدار مدونة قواعد السلوك الوظيفي للموظفين المدنيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة.
- إصدار وتعديل نموذج لإقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي.

3 التوعية وتعزيز النزاهة:

تنفيذ أنشطة وفعاليات إعلامية وتوعوية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القوالب الإعلامية المختلفة كالتلفزيون، والإذاعة، والصحافة، والندوات والمحاضرات، والإعلام الرقمي، والمعارض من خلال:

- إقامة الندوات والمحاضرات التوعوية في مجال تعزيز النزاهة وحماية المال العام لمنتسبي المؤسسات وللجمهور العام.
- المشاركة في الفعاليات الجماهيرية كالمعارض والمهرجانات والملتقيات لبث الرسائل التوعوية.
- تنفيذ حملات إعلامية وتوعوية بالتزامن مع أنشطة اليوم الدولي لمكافحة الفساد.
- تقديم برامج توعوية لطلبة المدارس ومؤسسات التعليم العالي.
- بث رسائل توعوية مختلفة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانيًا: الجهود في نطاق الإطار الإقليمي:

- تصديق سلطنة عُمان على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم 28/ 2014.
- المشاركة في استعراض تنفيذ عدد من الدول العربية.
- المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات المنعقدة على مستوى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
- تصديق سلطنة عُمان على اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بموجب المرسوم السلطاني رقم 2025/84
- التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- الانضمام إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية، ولجنة الوكلاء، ولجنة الخبراء، المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثًا: الجهود في نطاق الإطار الدولي:

- انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم 64 / 2013.
- انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية بموجب المرسوم السلطاني رقم 41 / 2016.
- الانتهاء من أعمال دورتي الاستعراض الأولى والثانية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- المشاركة في استعراض تنفيذ عدد من الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كدولة فلسطين وجزر كوك ودولة ساموا وجمهورية كوستاريكا.
- المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية واجتماعات الخبراء الحكوميين.
- متابعة التقارير والمؤشرات الدولية: كمؤشر مدركات الفساد.
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد والذي تنظمه منظمة الشفافية الدولية.
- الانضمام إلى شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القوانين المعنية بمكافحة الفساد (GIobE).